بعد دراسة موضوع مذكرتنا تحت عنوان الآليات القانونية لحماية العقار الفلاحي و دوره في تعزيز الاستثمار، نجد أن وضعية العقار الفلاحي في الجزائر وطريقة تنظيمه تعد مسألة حيوية وقضية جوهرية تتحكم إلى حد بعيد في تطور الإقتصادالوطني ، فهو عنصر أساسي في تنظيم و تحقيق التماسك الإجتماعي والانتعاش الاقتصادي لكونه مصدر الثروة الغذائية وهو السبيل الوحيد لتحقيق الأمن الغذائي.

يتضح من خلال هذا الموضوع أن المشرع قد وضع آليات قانونية لتوفير الحماية للعقار الفلاحي على جميع المستويات باعتباره العمود الفقري لاقتصاديات الدول ولما يحققه من تنمية على جميع الأصعدة، كما حظي القطاع الفلاحي بإهتمام من السلطة الاقتصادية والسياسية في الجزائر مما أولته عناية خاصة بهدف تطوير الاستثمار الفلاحي ويتم ذلك عن طريق منح عقد الامتياز والذي تبناه المشرع الجزائري في العقار الفلاحي بموجب القانون رقم 03/10 والذي يحدد شروط وكيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة، والمرسوم التنفيذي 326/10 الذي يحدد كيفيات تطبيق حق الامتياز لاستغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة.

إن أهم النتائج والملاحظات المستخلصة من هذا البحث هي ما يلي:

ـ العقار الفلاحي، له خصوصية جعلت المشرع الجزائري يفرده بجملة من التشريعات الخاصة به.

– يحظى العقار الفلاحي بالحماية من كل الجوانب المدنية منها والادارية والجزائية.

ـ العقار الفلاحي من أهم مقومات للتنمية والطاقة المتجددة للثروة ،إن أحسن استعماله بالأساليب التقنية والقانونية، فهو مصدر القوة الاقتصادية لما يقدمه للاستثمار الوطني خاصة.

ـ تبني الدولة الجزائرية عقد الامتياز محدد المدة في إطار قانون 10/03 كآلية وحيدة لاستغلال واستثمار العقار الفلاحي من جهة، والحد من استنزافه من جهة أخرى.

ختاما لهذا الموضوع فإننا توصلنا الى بعض **التوصيات** تتمثل عموما في:

من حيث النصوص القانونية:

ـ وجوب تكريس الحماية القانونية المقررة في مختلف النصوص ذات الصلة، حتى يكون للعقار الفلاحي في نظر الجميع حق مشترك للمجتمع ككل.

ـ إن القوانين الرامية إلى حماية العقار الفلاحي لم تصل إلى النجاح المطلوب في المحافظة على الأراضي الفلاحية وعدم تحويلها عن وجهتها نظرا لضعف الرقابة، ما يتطلب آليات أوسع لتفعيل دور هذه الرقابة.

ـ بتفحص النصوص الواردة في قانون العقوبات نجدها نصوص متفرقة فلا بد من إدراجها في قسم معين لتسهيل الرجوع إليها.

من حيث الاجراءات:

ـ تسهيل منح عقود الامتياز للمستثمرين التي تتوفر فيهم شروط المنح من أجل تشجيعهم على الاستثمار.

ـ ضرورة إحداث آلية لم راقبة وتتبع الأراضي الفلاحية، لاسيما الموضوعة تحت تصرف المستثمارت الفلاحية، أو أصحاب الامتياز، يتركز عمل هذه الهيأة على أن توجه وترشد استغلال الأراضي الفلاحية، حتى يكون عمل هذه الأخيرة فعال وشفاف.